سلوم: لبنان بحاجة الى ما يناهز ال٢٥ مليون دولار شهرياً لتأمين ادوية الأمراض السرطانية والمستعصية

نقيب الصيادلة في لبنان الدكتور جو سلوم

يغدو ملّف الدواء في لبنان في مقدمة الملفات الحسّاسة، والأكثرها وجعاً على المريض الممنوع من الحصول عليه، بفعل ارتكابات وسياسات دعم شعبويّة، بدأت عام ٢٠٢٠ وصولاً الى التراخي المقصود في ضبط السوق وتوقيف المتلاعبين والمهربيّن والمزوّرين لصالح بعض المنتفعين. انفق لبنان في السنوات الأخيرة اكثر من ٨ مليارات دولار على ادوية كان بمعظمها يهرّب او يخزّن. والنتيجة كانت استفحال معاناة المرضى مع الداء بغياب الدواء وجعلهم يتكبدون المرّ والتكاليف المرتفعة للحصول عليه.

مسألة وقف الأدوية المدعومة سيف مسلّط فوق رؤوس المرضى وخصوصا ذوي الأمراض السرطانية والمستعصية، فيما ان السوق تشهد الفوضى بين التخزين والتهريب والتزوير والترويج.

خلال مناقشة موازنة وزارة الصحة العامة لعام ٢٠٢٤، لفت رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان الى ضرورة لحظ مبلغ ١٢الف مليار ليرة لتغطية ادوية الأمراض السرطانية وهي لم تكن مرصودة في الإعتمادات المخصصة للوزارة.

في شهر آب الماضي، أصدر وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال د. فراس الأبيض قراراً حمل الرقم ١/٩٨٨، يتعلق بوجوب تطبيق القرارات الوزارية ذات الصلة، والمتعلقة بنظام تتبع الأدوية، يُعلن فيه ضرورة تطبيق كل القرارات الحكومية المتصلة بهذا النظام، مع منح مهلة للمؤسسات الصحية والاستشفائية ومستودعات الأدوية والصيدليات، حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ لإتخاذ الإجراءات المطلوبة لتطبيق برنامج التتبع الدوائي، واعتماده في توزيع الدواء بشكل كامل ابتداء من اليوم الأول من العام الجديد.

وفق الوزارة، فإن هذا النظام شرط أساسي لتجاوز أزمة الدواء المقبلة. وقد حذرت بالطلب من شركات استيراد الدواء تعليق تسليم الأدوية إلى هذه المؤسسات، وإحالتها إلى دائرة التفتيش الصيدلي.

هذا القرار لم يلق الترحيب من قبل نقابة الصيادلة في لبنان فرفع رئيسها الدكتور جو سلوم الصوت مسلّطاً الضوء على الثغرات الموجودة في هذه الخطوة وما تعانيه سوق الدواء من فوضى ومشاكل، وفق الحوار السريع التالي مع «الصحة والإنسان»:

س- ماذا يحصل في السوق اللبناني؟ وهل انتهى فعلياً زمن الدعم للدواء؟ ولماذا المرضى يستجدون الدواء؟ ما هي ثغرات السياسة الدوائية المعتمدة؟

ج- هناك جزءان من الأدوية المدعومة؛ جزء اول مرتبط بادوية السرطان والأمراض المستعصية. وجزء آخر مرتبط بالأمراض المزمنة التي البعض منها مدعوم والبعض الآخر غير مدعوم.

اما الدواء غير المدعوم فهو متوافر الى حد كبير مبدئياً. وبالنسبة لعدم توافر البعض منها، فإن ذلك يعود الى المشاكل الموجودة بين الشركات في الداخل والشركات في الخارج.

المشكلة الفعلية هي في الدواء المدعوم جزئياً والمدعوم كلياً، وهي ادوية الأمراض السرطانية والأمراض المستعصية التي هي مفقودة بشكل شبه كامل.

لبنان بحاجة الى ما يناهز ال٢٥ مليون دولار شهرياً لتأمين حاجة المرضى من هذه الأدوية بينما ما يتم تأمينه هو فقط ٥ ملايين دولار.

من جهة أخرى، معاناتنا مع الدواء المهرّب والمزوّر المنتشر في السوق اللبناني الذي تصل نسبته الى ما يوازي ٣٠ و٤٠٪ من الأدوية التي يتم التداول بها وهي على مختلف الأنواع.

والملفت دخولها الى السوق بطريقة شرعية وغير شرعية عبر المرافئ. وهنا تكمن الخطورة؛ فمنها مزوّر ومنها ما يكون محفوظاً بطريقة غير سليمة، او حتى متلاعب بتاريخ صلاحيتها. هذا فضلاً عن انتشار عدد من الصيدليات غير الشرعية والمستوصفات غير النظامية، الى جانب دور مواقع التواصل الإجتماعي التي تؤثّر سلباً على نوعية الدواء في لبنان وعلى جودة العلاج ، وايضاً على صورة وسمعة لبنان.

نسبة ٣٠ و٤٠٪ من الأدوية في السوق هي مزوّرة ومهربة

س- ما هي حقيقة مخاوف وهواجس نقابة الصيادلة من تطبيق نظام التتبع اليوم طالما ان الهدف منه ضبط التوزيع في السوق؟ وكيف سيكون تحرّكها؟

ج - نحن مع الإلتزام بنظام التتبع ضمن نطام صحي متكامل يبدأ من وصفة الطبيب للدواء. نلمس ايجابياته مع الأدوية المدعومة. نعلم ان هذه الأدوية كان يعمل على تهريبها الى الخارج. ولكن بالنسبة للدواء غير المدعوم فهو لزوم ما لا يلزم، لأنه يشّجع السوق السوداء وعمليات التهريب. ان الهدف منه هو جمع الداتا لمنظمة الصحة العالمية. الا اننا لا نملك اي جواب لأي هدف ولا ضمانة الحفاظ على سرّية هذه البيانات. فهو لا يحدّ ابداً من التخزين ولا من التهريب بل على العكس. من جهة ثانية، الصيدليات لا تملك القدرة التقنية ولا المالية للدخول الى الرابط بسبب كلفته وعدم تواصل عدد من الصيدليات بشبكة الإنترنت المفترض ان تكون مؤمنّة على مدى ٢٤ ساعة في اليوم. وهنا لا تقل الكلفة بادنى تقدير عن ٤ آلاف دولار لصيدلية صغيرة تعمل ضمن القوانين المرعية.

بإختصار نظام التتبع المطروح بصيغته الحالية غير قابل للتطبيق مع الصيدليات الشرعية التي تعاني الأمرّين نتيجة المضاربة غير القانونية وواقعها الصعب.

من اجل كل هذه الأسباب، رفعنا كنقابة صيادلة هذه الهواجس الى وزارة الصحة العامة وامام لجنة الصحة النيابية التي ابدى اعضاؤها كل تفهّم. كما ابلغنا الشركات والمصانع في الخارج انها في حال تمنّعت عن تسليم الصيدليات الأدوية فإن ذلك يعني الحكم بإعدام المرضى. وهناك وسائل قانونية سنلجأ اليها اذا اقتضى الأمر.

مواقع التواصل الإجتماعي تروّج للادوية المهّربة

س- ماذا عن مصادر تهريب الدواء؟

ج- الكل يعرف هذه المصادر وهي سوريا، ايران وتركيا وغيرها... وتجّار الشنطة ناشطون كما مواقع التواصل الإجتماعي للترويج لها بكل اسف، بغياب الرقابة الفعلية ووجود المعابر والمرافئ غير الشرعية.

س- هل صحيح ان لبنان لا يستطيع استيراد الأدوية المتطوّرة للأمراض السرطانية والمستعصية؟

ج- بسبب قلة الموارد المالية وكذلك هجرة المكاتب العلمية التي هي وراء الدواء المبتكر، اصبح استيراد الأدوية المتطوّرة ووضعها في التداول داخل السوق اللبناني صعباً. ولكن ما يجب ذكره هو ان الدواء لمرض السرطان المفترض ان يكون مدعوماً يفتقد من السوق المحلي ليجد المريض نفسه مرغماً على شراء غير المدعوم لأن الدولة اللبنانية لم تؤمّن الأموال الكافية لتوفير الكمية المطلوبة.